



مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية  
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

# اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن التداعيات والحلول المقترحة

دراسة حالة  
2024م



info@almarfacenter.org

الجمهورية اليمنية

مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

حضر موت - المكلا

بحث بعنوان:

اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

التداعيات والحلول المقترحة

الباحث

ياسر غالب صالح حسين الجابري

باحث في مركز دراسات الهجرة واللاجئين والنازحين - اليمن

نوفمبر 2024

## ملخص البحث

انتهجت اليمن سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين والمهاجرين الأفارقة، حيث تمنح اللجوء المباشر للاجئين من الجنسية الصومالية بشكل مباشر، وبقية الجنسيات يتم إخضاعهم بناء على حق اللجوء وفقا لمتطلبات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ومع قرب السواحل اليمنية بعدد من الدول الأفريقية الأمر الذي جعلها محطة عبور للمهاجرين واللاجئين الأفارقة، واليمن هي الدولة العربية الوحيدة الموقعة على اتفاقية 1951، وبروتوكولها 1968، ورغم الحرب التي تشهدها اليمن منذ عقد من الزمن إلا أنها لا تزال تضطلع بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها فيما يتعلق بآيواء اللاجئين والمهاجرين وتحديدًا من القرن الأفريقي رغم التحديات والمخاطر التي تواجهها على كافة المستويات.

وفي ضوء ذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، الأول: تطرقنا فيها إلى تعريف اللجوء وفقا لاتفاقية 1951 وبروتوكول 1961، وكذا تعريف الهجرة غير الشرعية، وأنواعها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع اللجوء والهجرة غير الشرعية في اليمن، تناولنا فيه على مطلبين الأول حول أسباب الهجرة غير الشرعية إلى اليمن، والثاني أماكن ومنافذ دخول اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن، وفي المبحث الثالث تناولنا فيه تداعيات اللجوء والهجرة غير الشرعية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية والسياسية، وفي المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى الحلول والمعالجات المقترحة، مع الخاتمة التي تضمنت نتائج البحث والتوصيات التي تم التوصل إليها.

## **Research Summary**

Yemen has adopted an open-door policy towards African refugees and migrants, directly granting asylum to Somali nationals, while processing individuals of other nationalities in accordance with the requirements of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Due to Yemen's proximity to several African nations, it has become a transit point for African migrants and refugees. Yemen is the only Arab country to have signed the 1951 Refugee Convention and its 1968 Protocol. Despite the decade-long conflict in Yemen, it continues to fulfill its responsibilities regarding the accommodation of refugees and migrants, particularly from the Horn of Africa

In this context, the study is divided into three sections. The first section examines the definition of asylum as per the 1951 Convention and 1961 Protocol, as well as the concept and types of irregular migration. The second section addresses the current situation of asylum and irregular migration in Yemen, with two subsections: the first explores the reasons behind irregular migration to Yemen, and the second identifies entry points and

routes used by refugees and irregular migrants entering the country. The third section discusses the implications of asylum and irregular migration in Yemen, analyzing the social, economic, health, security, and political dimensions. This section also presents proposed solutions and interventions. The study concludes with findings and recommendations based on the .research outcomes

## مقدمة:

تعدُّ ظاهرتا اللجوء والهجرة من أقدم الظواهر التي عرفتھا البشرية على مر التاريخ، فكل الحضارات التي قامت عرف سكانها الانتقال من مكان إلى آخر بحثاً عن الأمن، والابتعاد عن الأخطار التي تهددهم، وبموازاة ذلك لا تكاد حضارة تخلو من استقبال الغرباء (الأجانب) على أراضيها بحثاً عن الملجأ الآمن وسبل العيش.

والمُتبع لتاريخ الهجرات الإنسانية يجد أنها مُوغلة في القدم، حيث كان تنقل بني البشر ولا يزال يتركز في منطقة ومنطلقه على البحث عن الأمن والعيش الرغيد، وهذا ما يلخصه المفكر الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي في مقولة شهيرة له: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

واليمن كغيره من الدول التي تعرف انتشاراً كبيراً لظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية باعتباره بلدًا مصدرًا للهجرة من جهة، ومستقبلًا لها من جهة أخرى، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الفريد في جنوب غرب آسيا، وجنوب غرب شبه الجزيرة العربية والذي لا يفصله عن القرن الأفريقي إلا بضعة أميال، إضافة إلى طول شريطها الحدودي كل ذلك جعلها منطقة عبور للمهاجرين إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج وأوروبا وأمريكا، وما ينتج عن هذا التوافد الكبير من استفحال للكثير من الآفات الاجتماعية، والأوبئة والأمراض والجريمة المنظمة والإرهاب.

كما أن اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، قامت بدورها الإنساني تجاه اللاجئين بجديّة، رغم

التحديات والأزمات التي تواجهها منذ 2011، وتراجعها في مؤشر التنمية المستدامة، حيث استقبلت اليمن اللاجئين من جنسيات متعددة، خاصة الصوماليين منذ 1991، ورغم التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين لم تحظ بالدعم الدولي الكافي لمساعدتها في مواجهة هذه الأعباء المتزايدة.

من هذا المنطلق يمكن طرح مشكلة البحث، والتي يمكن صياغتها بالسؤال التالي: ما هي الآثار والتداعيات للجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية:

- ما المقصود باللجوء، والهجرة غير الشرعية، وأهمية الموقع الاستراتيجي لليمن باعتباره بلد عبور للمهاجرين وخاصة الأفارقة غير الشرعيين؟
- وما هو واقع ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو اليمن باعتبارها منطقة عبور؟ وما أهم انعكاسات اللجوء والهجرة غير الشرعية على الوضع الداخلي في اليمن والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة؟

### منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهجين:

- **الوصفي التحليلي:** والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضوع الدراسة.
- **منهج دراسة الحالة:** والذي يعتمد على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها، وتحديد طبيعة العلاقات بين

أجزائها، والتعمق في دراسة متغيراتها، وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تنحصر دراستنا في دراسة وتحليل واقع اللجوء والهجرة غير الشرعية نحو اليمن وخاصة من القرن الأفريقي كحالة للدراسة والتحليل للحصول على أهم الحقائق والمعلومات.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا المعاصرة والتي تتمثل في اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن، هذه الظاهرة التي باتت تشهد تسارعاً ونموً وخصوصاً في اليمن التي أصبحت بوابة مهمة للهجرة (هجرة الأفارقة) نحو دول الخليج وأوروبا، وما نجم عنها من قضايا ومشكلات والتي تحولت من مشكلة أمنية إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية تهدد النسيج الاجتماعي اليمني.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في مجملها إلى:

- تبيان واقع اللجوء والهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية إلى اليمن.
- تحديد الأسباب والعوامل الدافعة للجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن.
- إبراز أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن كمنطقة عبور بالنسبة للاجئين وللمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.
- معرفة المنافذ وطرق الوصول للاجئين والمهاجرين الأفارقة إلى اليمن
- التعرف على التحديات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية نحو اليمن



وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث وتعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

### **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجوء والهجرة غير الشرعية**

المطلب الأول: تعريف اللجوء وفقا لاتفاقية 1951م وبروتوكول 1967م

المطلب الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

### **المبحث الثاني: واقع اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن**

المطلب الأول: أسباب اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

المطلب الثاني: منافذ اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

### **المبحث الثالث: التداعيات والحلول المقترحة للجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن**

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية

المطلب الثاني: الحلول والمعالجات المقترحة



## المبحث الأول:

### الإطار المفاهيمي للجوء والهجرة غير الشرعية

سننطلق في المبحث إلى تعريف اللاجئ والمفاهيم المرتبطة باللجوء، وسنقتصر في التعريف بالنسبة لما يتعلق باللاجئ، وفقاً لاتفاقية 1951، وبروتوكول 1967، باعتبارها أساس القانون الدولي للاجئين، ثم تعريف المهاجر غير الشرعي، والمفاهيم المرتبطة بالهجرة، وسيكون ذلك في مطلبين:

### المطلب الأول

#### تعريف اللاجئ وفقاً لاتفاقية 1951 م وبروتوكول 1967 م

من المعلوم أنه استقر في الفقه والعمل الدوليان على أن الشخص الذي تقرر الحق في طلب اللجوء من أجله هو من يطلق عليه "لاجئ"<sup>(1)</sup>. وكما أشرنا سابقاً فإن اتفاقية 1951 تُعدّ أساس القانون الدولي للاجئين، وقد جاءت هذه الاتفاقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية 1938-1945، والتي كانت ساحة معاركها الرئيسية أوروبا، ولذا جاءت هذه الاتفاقية مُقيّدة (زماناً) ما قبل تاريخ 1 يناير 1951م، ومكاناً (أوروبا) فجاء بروتوكول 1967 ليزيل هذا القيد الزمني والمكاني الذي صاغته الاتفاقية كما سيتم توضيحه تالياً...

**أولاً تعريف الملجأ لغة:** المكان الذي يحتمي به الخائف من خطر يهدده، أو الحماية ذاتها التي يوفرها مكان حصين للشخص الذي يحتمي به<sup>(2)</sup>. قال تعالى: (لو يجدون ملجأً أو مغاراتٍ) (التوبة، 57)

**ثانياً تعريف الملجأ اصطلاحاً:** حماية قانونية ذات طابع مؤقت تمنحها دولة تسمى دولة الملجأ سواء في داخل إقليمها المادي، أو في أماكن معينة تقع خارجه، لأجنبي تتوفر فيه صفة لاجئ في نظر القانون الدولي، وقد نصت المادة الأولى من اتفاقية 1951 تعريف لفظ "لاجئ" بأنه:

(1) د. أحمد الرشيد، "الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان" دراسة في ضوء المواثيق الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ص 14

(2) إبراهيم أنيس، وآخرون، (2004)، معجم الوسيط، ط4، مصر: مكتبة الشروق الدولية، ص846



أ. كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951م، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الحوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد...

ب. لأغراض هذه الاتفاقية، يجب أن تفهم عبارة "أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951 على أنها تعنى إما أحداثا وقعت في أوروبا قبل 1 يناير 1951، أو أحداثا وقعت في أوروبا أو غيرها قبل 1 كانون الثاني يناير 1951<sup>(3)</sup>.

وتُعد اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين نتاجًا للأحداث التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث تم تعريف "اللاجئ" في إطارها على أنه الفرد الذي يعيش خارج وطنه بسبب أحداث وقعت في أوروبا أو مناطق أخرى قبل تاريخ 1 يناير 1951، ومع تطور الأزمات المتعلقة باللاجئين في السنوات الأخيرة من الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي، أصبح من الضروري تعديل وتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل أبعادًا زمنية وجغرافية أوسع؛ ولذلك، تم صياغة وإقرار بروتوكول 1967 الذي يعد ملحقاتًا للاتفاقية ولكنه مستقل في نطاقه، ويهدف إلى تعزيز حماية اللاجئين في ظل الأوضاع المتغيرة<sup>(4)</sup>.

حيث عرّف بروتوكول 1967 "اللاجئ" بنفس التعريف الذي عرفته اتفاقية 1951 حيث نصت المادة الأولى من البروتوكول في تعريف اللاجئ بأنه، "كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة (1) من الاتفاقية، مع مراعاة أن تحذف عبارات "نتيجة أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/يناير 1951"<sup>(5)</sup>، يعني أنها فقط أزالته القيد الزمني والمكاني لتعريف اللاجئ فقط.

ويتضح من التعريف السابق أنه يشترط لاكتساب صفة اللاجئ توافر الشروط الآتية<sup>(6)</sup>:

- أن يتواجد الشخص خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية.

<sup>(3)</sup> <https://www.hlm.org/img/documents/Refugee%20Convention%201951%20ar.pdf>

<sup>(4)</sup> مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "دليل القانون الدولي للاجئين" الاتحاد البرلماني الدولي، ص(8) 2001-2.

<sup>(5)</sup> <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-relating-status-refugees>

<sup>(6)</sup> الدكتور أحمد أبو الوفاء - حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين دراسة مقارنة - الرياض 2009 ص(41)



- أن يوجد خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

- أن الشخص المعني لا يستطيع أو لا يرغب في حماية بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية.

**ثالثاً تعريف اللاجئ اجرائياً:** عطفاً على ما سبق يعرف الباحث اللجوء بأنها: "حالة يقع فيها الانسان -لأي سبب كان- تضطره إلى طلب الأمان في وطن غير وطنه".

## المطلب الثاني:

### تعريف الهجرة غير الشرعية

قبل الدخول في تعريف الهجرة غير الشرعية لغة واصطلاحاً، فإنه يجدر الإشارة إلى انه ومن خلال التعريف السابق للاجئ نستطيع أن نميز بين اللاجئ والمهاجر عموماً، وذلك على النحو الآتي<sup>(7)</sup>:

- اللاجئون هم من يفرض عليهم الخروج من بلدانهم بسبب ما يتعرضون له من تهديد واضطهاد، إمّا عن طريق الدولة، أو بسبب عدم قدرة دولهم على تقديم الحماية لهم.

- ومقارنة بالمهاجر، فإن المهاجر يستطيع أن يغادر بلاده لأسباب عدة فالمهاجر الاقتصادي هو ذلك الشخص الذي يغادر موطنه طواعية، ولأسباب متعدّدة وغير مرتبطة بالاضطهاد، مثل البحث عن فرص عمل أو لم شمل الأسرة، أو أغراض دراسية أو أسباب علاجية. فاللاجئ لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي بدون أن يضع حياته في خطر، أما المهاجر فهو يتمتع بخدمات الحماية والاستشارة، وايضا الخدمات الادارية لبلده الاصلي سواء كان خارج بلده أو عند رجوعه إليها.

من خلال ما سبق نستطيع الوصول إلى تحديد صفة اللاجئ عن المهاجر سواء المهاجر الذي يخرج من

(7) الدليل السريع: اللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخلياً، المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين ص(3)



بلجه بطريقة شرعية أو بطريقة غير شرعية<sup>(8)</sup>.

قبل تعريف هذه الظاهرة يستوجب علينا الأمر عرض مفهوم الهجرة بصفة عامة، وقد جاءت كلمة (الهجرة) بوجه عام في اللغة العربية من الهجر ضد الوصل، ومنها التهاجر أي التقاطع، ومنها أيضا المفردات (هجرة، وهجرًا، هجرانًا) أي صدمه وقطعه وضد وصله، وعلى ذلك فكلمة الهجرة هي الخروج من الأرض والانتقال إلى أخرى، والهجرة ليست فقط الانتقال من مكان لآخر، ولكن لها دلالة وأهمية اجتماعية قصوى فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريبًا عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى<sup>(9)</sup>.

### أولاً/ التعريف العام للهجرة:

للحجرة تعريفات متعددة فبالنظر إلى مدلولها اللغوي نجد أن جاء في لسان العرب أن الهجره والهجرة يقصد بهما: الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العربي خروج البدوي من باديته إلى المدن، وجاء في القاموس المحيط: هجره هجرًا بالفتح، وهجرنا بالكسرة، صرمه، والشئ تركه، والهجرة بالكسر والضم، الخروج من أرض إلى أخرى<sup>(10)</sup>.

والهجرة حسب علم السكان (الديموغرافيا) هي الانتقال فرديًا أو جماعيًا من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو دينيًا أو سياسيًا، أما علماء الاجتماع فيرون الهجرة بأنها تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها<sup>(11)</sup>.

أما من الناحية القانونية وهو ما يهمنا، فترجع أولى المحاولات في تعريف الهجرة إلى الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية الذي انعقد في مايو 1928، غير أن تضارب آراء المشتركين في ذلك الملتقى أدى إلى الأخذ بالمقترح الإيطالي الذي حضي بقبول نسبي، وجاء في هذا التعريف أن المهاجر هو: "كل مواطن

<sup>(8)</sup> د. سارة محمود العراسي، "اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن الواقع والتحديات"، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية، العدد(13) 2014، ص7

<sup>(9)</sup> خليل عبدالهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص(63)

<sup>(10)</sup> جمال الدين أبو الفضل، ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، القاهرة، دار المارف، ص4617

<sup>(11)</sup> الدكتور عبدالحليم بن مشري، "ماهية الهجرة غير الشرعية" مجلة الفكر، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص(97)



يغترب بهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو باقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول<sup>(12)</sup>. هنا يأتي ما يعرف بـ"الم شمل الأسرة".

والهجرة تعتبر حق من حقوق الأفراد مفادها إمكانية مغادرة البلاد وكذا العودة إليها وهذا ما نصت عليه المادة (13) من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان 1948، والذي جاء فيه "يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها" غير أن هذا الحق يجب أن يُمارس داخل حدود الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي لأراضيها، وفي حالة تجاوز هذه الحدود تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع، وهو ما نعنيه بالهجرة غير الشرعية<sup>(13)</sup>، التي هي موضوعنا في هذا البحث.

### ثانيا تعريف الهجرة غير الشرعية

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين، وطالبي حق اللجوء، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية المهارات العالية، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها وتقييدها.

وقد جاء في أحد تقارير المنظمة الدولية للعمل أن: "الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرين مُخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية"<sup>(14)</sup>، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة.

<sup>(12)</sup> عبدالمالك صابش، "محاربة الهجرة غير السرية من خلال القانون" رقم 11/08 بحث مقدم في الملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور، يومي 21، 22 أبريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص(237)

<sup>(13)</sup> حمدي شعبان، "الهجرة غير المشروعة"، الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، الجزائر ص(04)

<sup>(14)</sup> الدكتور عبدالحليم بن مشري، مرجع سابق ص(100)



- الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية، وبترخيص إقامة، ثم يُمدّون إقامتهم عن المدة المحددة.

- الأشخاص الذين رُخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون العقد سواء بتخطّي المدة المحددة له، أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد (15).

ويتفق كثير من الباحثين مع هذا التصنيف، كون الهجرة الشرعية لها صورة متعددة، وليست صورة واحدة، حيث قدّم Tapinos التحديد الفئوي للمهاجرين غير الشرعيين، حيث أربعة حالات تمكنا من إطلاق صفة المهاجر غير الشرعي هي (16):

- دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني

- دخول قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني

- دخول غير قانوني، إقامة قانونية، عمل قانوني

- دخول غير قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.

وهناك من يعرف المهاجرين غير الشرعيين بأنهم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل، دون الوثائق والتصاريح اللازمة، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك هؤلاء الذي يدخلون بدون تصريح، وكذلك الذين يدخلون بوثائق مزورة، أو بتصاريح دخول مؤقتة، ولكنهم تجاوزوا مدتها، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الذين يدخلون قَطْرًا معيّنًا بطريقة غير شرعية، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين، أو الغرباء غير الشرعيين (17).

(15) عبدالملك صايش، مرجع سابق ص 237

(16) فريجة لدميه، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجاً"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، مذكرة غير منشورة 2010، ص(5)

(17) مصطفى سفيان، بن عمراني بلقاسم، "إشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها"، مذكرة ماستر، قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2021، ص 17-18



## اللجوء والهجرة غير الشرعية في القانون اليمني:

بالنظر إلى القوانين اليمنية، فالمُلاحظ أن القانون اليمني لم يعرّف بشكل مباشر أو مفصّل "الهجرة غير الشرعية" بالشكل الذي نراه في بعض القوانين الدولية والوطنية؛ إلا أن هناك بعض النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الهجرة وإقامة الأجانب في اليمن ضمن قانون الإقامة وشؤون الأجانب وقانون العمل، حيث تتضمن هذه النصوص إجراءات الدخول والخروج، وتنظيم وضع الأجانب من حيث الإقامة والعمل، كما أن القانون اليمني يعالج قضايا يتعلق بالتهريب والاتجار بالبشر، وهي قضايا ترتبط بالهجرة غير الشرعية، ويضع عقوبات على من ينخرط في تهريب الأشخاص أو يتجاوز القوانين المحددة للهجرة، أما بالنسبة للجوء كذلك، فالقانون اليمني لم يورد تعريف خاص بمعنى اللاجئ ولكنه اكتفى بما ورد في التعريف المقر في اتفاقية اللاجئين 1951 التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية مطلع ثمانيات القرن الماضي.

## صورة الهجرة غير الشرعية:

وفي ضوء هذه المفاهيم يرى بعض الباحثين أن هناك خمس صور من المهاجرين غير الشرعيين<sup>(18)</sup>:

1. المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات، أو السيارات أو الشاحنات، أو يعبرون البحر بواسطة المراكب.
2. الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة أو لأسباب صحية، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.
3. الدخول الذي يبدو شرعياً بالوثائق المزورة، والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.
4. الدخول بصفة باحثين عن اللجوء، ثم لا يترك البلد عندما ترفض استمارة طلب اللجوء.
5. الدخول بطريقة شرعية إلى أحد البلدان، والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.

(18) عبدالفتاح وهيب، "جغرافية السكان"، دار النهضة العربية، بيروت/لبنان، سنة 1979، ص 109، 110





وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والاجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي، المعمول بها في هذه الدول.

## المبحث الثاني:

### واقع اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

بدأت الهجرة غير الشرعية إلى اليمن مع انهيار حكومة الصومال عام 1991 في عهد سياد بري، ونشوب الحرب الأهلية، وتوسعت لتسمل دول القرن الأفريقي كإرتيريا، وأثيوبيا<sup>(19)</sup>، وطيلة الثلاثة العقود الماضية، ظل اليمن الوجهة الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين، من دول القرن الأفريقي، (إثيوبيا، وإرتيريا، وجيبوتي، والصومال)، والذين يتطلعون إلى البقاء في اليمن أو للانتقال منه إلى محطات وجهات أخرى، وإن كانت الأغلبية منهم لم تعد ترى في اليمن خيارًا مناسبًا للمكوث والإقامة منذ اندلاع الحرب عام 2015، وبالتالي تحوّل البلد إلى مجرد محطة على طريق الوجهة النهائية المتمثلة في دول الخليج، أو دول الغرب في بعض الحالات، حيث الظروف الاقتصادية وفرص العمل أفضل بكثير حتى بالنسبة إلى هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين<sup>(20)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن بدايات اللاجئين في اليمن تعود إلى حرب الخليج الثانية 1990-1991 حيث لجأ آلاف من العراقيين إلى دول الجوار ومنها اليمن، فقد وصل إلى اليمن عشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين، ونتيجة لتحسن الأوضاع في بعض المناطق العراقية، عادت مجموعة كبيرة إلى العراق فيما هاجر البعض إلى أمريكا الشمالية وأوروبا<sup>(21)</sup> وجاء ذلك بالتزامن مع الحرب التي اندلعت في الصومال، ما نجم عنها من تدفق كبير للمهاجرين واللاجئين الصوماليين إلى اليمن.

<sup>(19)</sup> الهجرة غير الشرعية في اليمن، مركز دراسات الهجرة واللاجئين، جامعة صنعاء، 2017 للمزيد على الرابط: <https://su.edu.ye/wp-content/uploads/sites/20> شوهد بتاريخ 28 أكتوبر 2024.

<sup>(20)</sup> مخاطر مُنتَقَلَة: تحولات الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن، مركز الإمارات للسياسات، للمزيد على الرابط:

<https://www.epc.ae/ar/details/featured/tahawulat-alhijra-ghayr-alshareia-min-algarn-al-afriqi-ila-alyaman-watadaeiatuha-alaiqtisadia-wal-amnia>

<sup>(21)</sup> د. يحيى صالح أبو حاتم، المركز القانوني للاجئين في ضوء أحكام القانون الدولي الخاص، مع التطبيق على اللاجئين في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي الخاص، جامعة عين شمس، مصر، 2014، ص3



ووفقاً لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في اليمن نحو 246 ألفاً، ويشكل الصوماليون نسبة 95% منهم، أما بالنسبة لطالبي اللجوء من إثيوبيا فيشكل عددهم أكثر من ثلاثة أرباع الوافدين الجدد، في حين تمّ حتى الآن تسجيل ألفي لاجئ فقط هناك حسب المفوضية السامية للاجئين<sup>(22)</sup>.

ومن المهم الإشارة إلى أن التركيز المنصبّ على المهاجرين واللاجئين الافارقة لا يعني أنه لا يوجد مهاجرين من دول عربية أخرى في اليمن، وإنما باعتبارهم الغالبية، فهناك أيضاً لاجئين سوريين وعراقيين، فحسب بعض التقارير فإن عدد اللاجئين السوريين في اليمن وصل إلى ما يقارب 4005 لاجئين، حسب قوائم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن، وذلك حتى نهاية العام 2020<sup>(23)</sup>.

وتذكر المفوضية أن هناك نحو 900 لاجئ سوري مسجلين في اليمن وصل معظمهم العام 2013 ويستقرون في صنعاء في الأساس وبأعداد أقل في عدن كبرى مدن الجنوب، كما يشير مسؤول في المفوضية إلى احتمال وجود 1600 لاجئ غير مسجلين وفقاً لتقديرات أولية جمعتها منظمة دولية غير حكومية، مع العلم أن اليمن لا يشترط حصول الأسر السورية عامة على تأشيرة دخول<sup>(24)</sup>.

فيما يبلغ عدد اللاجئين العراقيين في اليمن، حوالي 70,000 عراقي معظمهم من المتقنين والمحترفين، ويعتبروا أفضل بكثير من وضع أقرانهم في الأردن أو سوريا، وبالرغم من تخوف الحكومة اليمنية من تدفق أعداد اللاجئين العراقيين إلى البلاد، إلا أنها أبدت تفهماً كبيراً لوضعهم، بحسب تصريح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وقد اختار العديد من العراقيين الموجودين في اليمن، عدم تسجيل أنفسهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفضلوا عوضاً عن ذلك تجربة حظهم في البلاد بطريقتهم الخاصة. وبذلك لم يتم تسجيل سوى 2,926 عراقي لدى المفوضية، تجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة اليمنية تمنح حق اللجوء لجميع الصوماليين بشكل مباشر، في حين تلزم

<sup>(22)</sup> <https://www.aljazeera.net/news/2016/8/21> لاجئون سوريون "استجاروا" باليمن

<sup>(23)</sup> <https://alsahil.net/news30485.html> شوهه بتاريخ 6 نوفمبر 2024

<sup>(24)</sup> لاجئون سوريون فقراء يتسولون في شوارع اليمن، <https://www.reuters.com/article/idUSCAE9B2ZU4>



طالبو اللجوء من الجنسيات الأخرى، البالغين حوالي 5,000 طالب لجوء، بالتسجيل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والخضوع لتقييم شامل يحدد مدى ملائمة وضعهم لشروط اللجوء<sup>(25)</sup>.

وحسب مركز الهجرة المختلط في تقريره عن الربع الأول من العام 2023 فإن موسم الجفاف السادس في القرن الأفريقي أدى إلى تفاقم عملية النزوح، حيث نزح أكثر من 3.5 مليون من الجفاف داخلياً في إثيوبيا، وما يقرب من 1.5 مليون من النازحين المتأثرين بالجفاف والصراع في الصومال، حيث عبر نحو 100 ألف صومالي الحدود إلى كينيا، باحثين عن ملاذ في مخيمات للاجئين، مشيراً إلى أنه وخلال هذه الفترة، وصل 41.453 لاجئاً ومهاجراً إلى اليمن، مقارنة بـ19.652 خلال الفترة نفسها من العام 2022، ونبه إلى أن هذه الزيادة تشير إلى العودة إلى أرقام ما قبل الجائحة للاجئين والمهاجرين الذين يتحركون على طول الطريق الشرقي لليمن (حزرموت وشبوة)<sup>(26)</sup>.

وحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة، فقد ارتفعت أعداد المهاجرين الأفارقة الوافدين إلى اليمن بشكل ملحوظ في أكتوبر 2024، حيث تم تسجيل 6,364 مهاجراً، مما يمثل زيادة بنسبة 136% مقارنة بشهر سبتمبر 2024، والذي شهد وصول 2,692 مهاجراً<sup>(27)</sup>.

ووفقاً للتقرير النصفى للمفوضية السامية لعام 2021، يواصل اليمن استضافة أكثر من 48 ألف لاجئ وطالب لجوء، على الرغم من الظروف الإنسانية المعقدة التي تعيشها البلاد بسبب الحرب المستمرة لأكثر من ثمان سنوات. وذكر التقرير أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن بلغ 48,200 شخص خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2021. وأشار التقرير إلى أن النساء والأطفال يشكلون نحو 80% من إجمالي عدد اللاجئين. وفيما يتعلق بالجنسيات، أوضح التقرير أن الصوماليين يشكلون النسبة الكبرى من اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن، بنسبة تصل إلى 82.8%، تليهم الجنسية الإثيوبية بنسبة 14.2%، ثم السوريون

<sup>(25)</sup> <https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/176>

<sup>(26)</sup> أعداد اللاجئين الأفارقة إلى اليمن ترتفع لمعدلات ما قبل الجائحة <https://aawsat.com/home/article/4301941>

<sup>(27)</sup> [https://almawqaeapost.net/news/103545?utm\\_source=chatgpt.com](https://almawqaeapost.net/news/103545?utm_source=chatgpt.com)



بنسبة 2%، والإريتريون بنسبة 4.1%، فيما يشكل العراقيون 8.2% من إجمالي اللاجئين وطالبي اللجوء (28).

## المطلب الأول:

### أسباب اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

مع أن اليمن يعاني منذ 10 سنوات جراء الحرب، والتي شردت أكثر من 4 ملايين شخص داخلياً، فإن هذا اليمن الواقع في مواجهة القرن الأفريقي لا يزال يشكل أهم معبر للمهاجرين من تلك البلدان، حيث كشفت 47 منظمة غير حكومية، ومنظمة الهجرة الدولية مطلع 2023، أن أكثر من مليون شخص من هؤلاء المهاجرين عبروا إلى اليمن، في رحلة للبحث عن فرص للعيش في دول الخليج، ووصفت هذا الطريق بأنه «أحد أكثر طرق الهجرة ازدحاماً وتعقيداً وخطورة» (29) ولذا سناول في هذا المطلب البحث في أسباب اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن.

### أولاً/أسباب اللجوء والهجرة غير الشرعية بشكل عام

سبق الإشارة إلى أن الهجرة غير المشروعة هي الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه؛ للإقامة بصورة دائمة مخالفة للقواعد القانونية المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً للقانون الدولي والوطني.

وتتنوع الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية بشكل عام، فهي بحسب الهدف والغاية قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وترجع في المقام الأول إلى بلدان المهاجرين أنفسهم، أو البلدان المصدرة للهجرة التي

(28) اليمن: أكثر من 71 ألف لاجئ وطالب لجوء في النصف الأول من العام 2023 <https://yemenfuture.net/news/17139>

(29) صحيفة الشرق الأوسط، للمزيد على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/4165266>



غالبًا تنتشر فيها الحروب والصراعات، والمشاكل السياسية وما ينجم عنها من أعمال عنف وتخريب وتدهور اقتصادي، وتدني معيشي وفقير وبطالة (30).

## ثانيًا/ أسباب اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

أما الأسباب التي تجعل من اليمن الوجهة الرئيسية للمهاجرين غير الشرعية واللاجئين وتحديدًا الأفارقة فهي كثيرة، أبرزها:

- الموقع الجغرافي الفريد لليمن، حيث يطل بشكل مباشر على الممرات الملاحية الأفريقية، وطول الشريط الساحلي المقدر بـ 2500 كيلو مترًا، والمُطلّ على كل من البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي (31)، فالجمهورية اليمنية تتمتع بموقع جغرافي فريد في جنوب غرب آسيا وجنوب وغرب شبه الجزيرة العربية، والذي لا يفصله عن القرن الأفريقي سوى بضعة أميال، حيث نجد أقرب نقطة لتلاقي قارتي أفريقيا وآسيا هو مضيق باب المندب، الذي يفصل الأراضي اليمنية - ممثلة جزيرة ميون - تسعة أميال فقط عن أقرب يابسة في شرق قارة أفريقيا وهي دولة جيبوتي، هذا الموقع جعل اليمن تمثل حلقة الوصل بين آسيا وأفريقيا، ومن أكثر البلدان تأثرًا بنتائج الصراعات والنزاعات في القرن الأفريقي فيما اعتبرها آخرون منطقة عبور إلى دول الخليج أو أوروبا وأمريكا، وقد أعطى هذا الموقع المتميز لليمن على مر العصور مدلولًا سياسيًا وثقلًا خاصًا في الموازين الدولية وجعلها طرفًا رئيسيًا في معادلة توازن الأمن الإقليمي في المنطقة، بفعل تشابك مصالحها وعلاقتها مع دولها، وهي تمثل في الوقت نفسه البوابة الجنوبية للخليج والجزيرة العربية نحو شرق أفريقيا، وتشكل جسرا طبيعيا للعلاقات العربية الأفريقية (32).

- امتداد طول الساحل الصومالي ومواجهته المباشرة لسواحل اليمن، حيث تقع اليمن على مسار تاريخي للهجرة فهي ترتبط ببلدان القرن الأفريقي، التي يدمغها الفقر وعدم الاستقرار السياسي ببلدان

(30) الهجرة المختلطة وأثرها على الاتجار في البشر، إصدار مركز دراسات الهجرة واللاجئين جامعة صنعاء، 2014، ص(86)

(31) المرجع نفسه.

(32) يحي أبو حاتم، مرجع سابق ص4



الخليج الغنية بالنفط، وهذا الموقع الذي يقع كطرف نقيض يمثل جزئيًا السبب في كون اليمن يشكل مقصدًا للاجئين، وبلاد عبور لمن يلتمسون الحماية أو الفرص الاقتصادية في بلدان أخرى.

- قرب المسافة بين بعض المناطق الساحلية الصومالية النشطة في عملية تهريب البشر والمناطق الساحلية اليمنية المقابلة لها، والتي يتفاوت امتدادها من 150 الى 175 ميلا بحريًا، ما جعلها محط أنظار سكان القرن الإفريقي الفارين من جحيم الحرب والجوع معًا، للانتقال عبر الضفة الشرقية للقارة الأفريقية إلى الضفة الغربية للقارة الآسيوية ممثلة في أراضي الجمهورية اليمنية المطلة على خليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر<sup>(33)</sup>.

- التزام اليمن وتوقيعها على اتفاقية المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، والتي تم المصادقة عليها في 18 يناير 1980م، وهي الدولة العربية الوحيدة المصادقة على هذه الاتفاقية<sup>(34)</sup>، ولذا تعتبر اليمن نفسها ملتزمة بتنفيذ المواثيق والاتفاقيات الدولية وما يترتب عليها من أعباء ونفقات، انطلاقًا من القاعدة القانونية المتواترة في القانون الدولي وقانون المعاهدات الدولية بوجوب احترام الدول لتعاقداتها، وتعهدها وتنفيذها تنفيذًا كاملاً وبحسن نية.

- عدم وجود سيطرة كاملة على اللاجئين داخل معسكرات الإيواء في اليمن، الأمر الذي يوفر لهم ظروف استقبال ملائمة ويشجعهم على الإقبال ويساعدهم على الانتشار بين مختلف المحافظات والمدن والانتقال إلى الحدود ومنها إلى دول أخرى، نتيجة الانقسام السياسي في البلاد، وما نجم عنه من انقسام مؤسسات الدولة بما فيها الأمنية والعسكرية.

- محدودية إمكانية الأجهزة الأمنية وشرطة خفر السواحل في التصدي الشامل لهذه الظاهرة بالإضافة، إضافة إلى عدم وجود قانون وطني رادع للمهربين والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر<sup>(35)</sup>.

<sup>(33)</sup> الهجرة المختلطة وأثرها على الاتجار بالبشر، مرجع سابق ص(86)

<sup>(34)</sup> المرجع نفسه

<sup>(35)</sup> الهجرة المختلطة، مرجع سابق ص86



- اتباع اليمن للسياسة المتسامحة التي تنتهجها تجاه الصوماليين والتي ينبغي فهمها في إطار استيعاب ما يجري من تدمير طال البنى الأساسية للصومال فاقم من حجم المآسي، إذ تنطلق من اعتبارات إنسانية وأخلاقية ودينية وجوار وصلات تاريخية قديمة مع إخوانها الصوماليين<sup>(36)</sup>.

وهناك أسباب أخرى لها علاقة بتدني الوعي لدى المهاجرين من القرن الأفريقي طمعاً في تحسن أوضاعهم المعيشية، حيث يقدمون على خوض رحلة مجهولة المخاطر عبر الدعاية الكاذبة من قبل عصابات التهريب أو المتاجرة بالأشخاص الذين يوهمون البسطاء من الناس في الأرياف الأفريقية أن من يقدم على الهجرة سوف يكسب المال الكثير عبر وسائل متعددة يستخدمها المهربون<sup>(37)</sup>.

ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن اليمن لم تصادق على البروتوكول الخاص بمكافحة وتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والمُكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمُقرّ في العام 2000م، ويرى الباحث أن هذا الأمر أيضاً له علاقة بزيادة حركة المهاجرين واللاجئين إلى اليمن وخاصة من القرن الأفريقي كون اليمن تنتهج سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين واللاجئين وتحديدًا الصوماليين.

## المطلب الثاني

### طرق ومنافذ اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

تشمل حركة المهاجرين غير الشرعيين من دول أفريقيا إلى اليمن عبر الموانئ البحرية لدول القرن الأفريقي، حيث يستخدمون الممرات البحرية والبرية للوصول إلى اليمن ومن ثم إلى دول الخليج؛ نتيجة

<sup>(36)</sup> يحي أبو حاتم، مرجع سابق  
<sup>(37)</sup> الهجرة المختلطة، مرجع سابق



للموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي يحتله اليمن كما أسلفنا توضيحه، وباعتباره يقع على الضفة الأخرى المحاذية لدول القرن الأفريقي كالصومال وجيبوتي وأرتيريا، فإن اليمن تعتبر من أهم بلدان العبور إلى دول الخليج العربي والاستقرار للمهاجرين من بلدان أفريقيا، لذلك نجد أن المهاجرين غير الشرعيين يسلكون عدة طرق من بلدانهم من أجل الوصول إلى اليمن، ومن ثم إلى دول الخليج العربي، حيث نجد أن المهاجرين من أوغندا وتنزانيا وكذلك جنوب أثيوبيا يدخلون إلى كينيا ثم الصومال حتى يستقر بهم الحال في ميناء بوصاسو الصومالي، ثم ينطلقوا في قوارب صغيرة في طريقين عبر البحر العربي وخليج عدن إلى شواطئ حضرموت وشبوة وأبين<sup>(38)</sup>.

أما المهاجرين غير الشرعيين القادمين من وسط أثيوبيا فيأخذون عدة مسارات للوصول إلى شواطئ دول القرن الأفريقي فقسم منهم ينطلق عبر الصومال إلى بوصاصو ثم يستقلون قوارب ويعبرون البحر العربي وخليج عدن حتى يصلوا إلى السواحل الشرقية في اليمن، والقسم الآخر يدخلون إلى جيبوتي وينطلقون عبر ميناء أوبوك الجيبوتي ثم يأخذون قوارب ويعبرون مضيق باب المنذب إلى ميناء المخا اليمني، والقسم الأخير الواصلين من أثيوبيا وأرتيريا يسلكون الشواطئ الإرتيرية حتى يصلون إلى شواطئ الحديدية وميناء ميدي على البحر الأحمر، وهذا يوضح أن دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا هي الأكثر حركية وهجرة إلى اليمن؛ نتيجة لتطور وسائل النقل وقد أخذت هذه الظاهرة في التطور وكذلك لما تعانيه تلك البلدان من ظروف صعبة وحروب ومشاكل سياسية<sup>(39)</sup>.

مما سبق يتضح أن خارطة وصول اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن تصب في ثلاثة مسارات المسار الأول، الواصلين إلى المناطق الشرقية (حضرموت وشبوة وأبين) والمسار الثاني الواصلين إلى المناطق الجنوبية عبر ميناء المخا بمحافظة تعز، ورأس العارة في محافظة لحج، وميناء عدن، والمسار الثالث الواصلين غرب البلاد، عبر ميناء الحديدية وميدي على البحر الأحمر.

<sup>(38)</sup> دارس صالح أبو نشطان، "هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى اليمن وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، 2021، المجلد: 11، العدد (3) ص750  
<sup>(39)</sup> المرجع نفسه





وقد تستغرق رحلة اللاجئين إلى اليمن ما بين يومين إلى ثلاثة أيام على القوارب القديمة ولكن بعد امتلاك الصيادين قوارب حديثة وسريعة أصبحت الرحلة تستغرق من 6 إلى 10 ساعات وذلك من ميناء "بوصاصو"، أما بالنسبة للرحلة من جيبوتي إلى اليمن تستغرق أربع ساعات فقط، ويكون تدفق اللاجئين إلى اليمن على مدار العام كاملاً، وتقل نوعاً ما خلال الأشهر من مايو إلى أغسطس، والتي يكون فيها البحر هائجاً، ويتخذ المهربيين سياسة في عملية تهريبهم للاجئين تتسم بالتنظيم والتميز، فمن ناحية التنظيم فإنهم: يقومون بالتواصل عبر الهواتف النقالة مع مصادرهم في الشواطئ اليمنية؛ لتحديد أنسب وقت لإنزال اللاجئين إلى الشواطئ دون القبض عليهم، ويكون غالباً أنسب وقت هو وقت الظهر، أو وقت صلاة الجمعة، وقبل الفجر، وهي ما تسمى بالأوقات النائمة، وأما من حيث التمييز فإن المهربيين يتخذون أسلوب التعامل مع المهاجرين على أساس القدرة المالية للشخص، فالأشخاص ذوي القدرة المالية الكبيرة يتم نقلهم مباشرة من ميناء "بوصاصو" في رحلة قصيرة إلى السواحل اليمنية في منطقة "ذوباب" والمناطق المجاورة لباب المنذب، في الناحية اليمنية، ويكون عدد الركاب قليلاً، ومدتها قصيرة جداً، حيث لا تستغرق إلا حوالي ثلاث ساعات مع وقت الانتظار لاختيار الوقت المناسب لإفراغ الحمولة، أما الأشخاص من ذوي القدرة المالية القليلة فيتم نقلهم بأعداد كبيرة إلى السواحل اليمنية الأبعد ويتم فيها تكديس ما يقارب من ثلاث أضعاف القدرة الاستيعابية للقارب، وتكون فيها سلامة الراكب مهددة، ويصعب فيها الحصول على مستلزمات الرحلة من غداء وماء؛ لعدم وجود مساحة كافية، وبمجرد وصولهم إلى أراضي الجمهورية اليمنية تأتي مرحلة أخرى تسمى مرحلة الإقامة على الأراضي اليمنية ابتداء من استقبال اللاجئين والانقاذ وتوفير المأوى<sup>(40)</sup>.

### أماكن دخول اللاجئين إلى اليمن:

تتركز منافذ الدخول الرئيسية لطالبي اللجوء إلى اليمن على امتداد البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

### أولاً: أماكن الدخول الواقعة على البحر الأحمر

(40) الدكتور يحيى أبو حاتم، مرجع سابق، ص 443-444



وهي تضمن أماكن دخول طالبي اللجوء والواقعة على البحر الأحمر في الشريط الساحلي الممتدة من محافظة تعز جنوباً حتى محافظة الحديدة غرباً ومن سواحل محافظة الحديدة حتى شواطئ محافظة حجة، وفقاً للأماكن التالية:

## 1- أماكن الدخول عبر محافظة تعز

تقع تعز في الجزء الجنوبي الغربي من اليمن، وتبعد عن صنعاء بحوالي 256 كم، وتطل على البحر الأحمر من الغرب، وتتمثل أهم منافذ الدخول في محافظة تعز في ميناء وساحل المخا، ومنطقة وساحل ذباب<sup>(41)</sup>، ويعد منفذ منطقة ذباب من أكثر المنافذ قرباً من جيبوتي والذي يبعد عنها نحو 22 ميل بحري<sup>(42)</sup> ويمتد منفذ المخا من محافظة تعز والسواحل المجاورة له شرقاً حتى رأس العارة بمحافظة لحج، وغرباً حتى الخوخة بمحافظة الحديدة ويصل عبر هذا المنفذ ما نسبته 10% من المهاجرين واللاجئين ويأتي في المركز الرابع في عملية الإنزال<sup>(43)</sup> وتتمثل عملية الإنزال في مناطق قريبة من المخا (الكدحة؛ وهو ساحل خاص بالمهريين، ساحل واجعة، الجديد، ذوباب، باب المندب)<sup>(44)</sup> ومن المهم الإشارة إلى أن منفذ المخا كان يتميز بقربه من الحدود السعودية، حيث كان المهريين يقومون بالتسلل إلى الحديدة، وتهريب المهاجرين عبر منفذ حرض، الذي لا يزال مغلقاً منذ 2015 وحتى اليوم.

## 2- أماكن الدخول عبر محافظة الحديدة

تقع الحديدة في الجزء الغربي من الجمهورية اليمنية وتمتد على الشريط الساحلي الغربي، المطل على ساحل البحر الأحمر وتبعد عن صنعاء بمسافة تصل إلى 226 كيلومتراً، ويقع معظم أراضيها في المنطقة

<sup>(41)</sup> "رصد عملية التهريب في المخا والسواحل القريبة"، المصدر أونلاين، الأحد 31 مارس 2013. [www.almasderonline.com](http://www.almasderonline.com)

<sup>(42)</sup> تقرير حول الزيارة الميدانية للجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين إلى المحافظات 16 يونيو 2013، ص 11

<sup>(43)</sup> عقيد/ محمد علي العزيز، مدير مكتب شؤون اللاجئين بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، سابقاً، بحثاً غير منشور بعنوان: "اللاجئون في اليمن"، ص 5

<sup>(44)</sup> يحيى أبو حاتم، مرجع سابق، ص 450



السهلية لساحل تهامة، وتتمتع بشريط ساحلي كبير من ميدي إلى باب المنذب جنوبًا.

وتتمثل منافذ الدخول عبر محافظة الحديدة في ساحل مركز المحافظة مديريات الحالي، والميناء والحوك، وساحل الخوخة، وساحل الحية، وتحتل المركز الثالث في عملية التسلل للمهاجرين غير الشرعيين وطالي اللجوء إلى اليمن<sup>(45)</sup>.

قبل الحرب، كان الحديدة تعتبر ممرا مهما للمهاجرين غير الشرعيين للدخول إلى الأراضي السعودية، حيث كان المهريين يقومون باحتجاز وتجميع عدد من الأفارقة في أحواش في مديريات محافظة الحديدة، ويتم ابتزازهم عن طريق المهريين، وأخذ مبالغ باهظة وتعذيبهم لقاء مساعدتهم في التهريب إلى السعودية عبر منفذ حرض.

## ثانياً: أماكن الدخول الواقعة على البحر العربي وخليج عدن

تتركز هذه المنافذ على الشريط الساحلي الممتد من محافظة المهرة حتى محافظة شبوة جنوب شرق البحر العربي ومن سواحل محافظة أبين وحتى محافظة عدن جنوباً على خليج عدن، ويمكن حصر هذه الأماكن على النحو التالي:

### 1- أماكن الدخول عبر محافظة شبوة:

تقع محافظة شبوة في وسط الجزء الجنوبي من الجمهورية اليمنية، وتبعد عن صنعاء مسافة 474 كيلومتر، وتتصل بمحافظة مأرب، وأجزاء من محافظة حضرموت من الشمال، ومحافظة حضرموت من الشرق، والبحر العربي وجزء من محافظة أبين من الجنوب، ومحافظة أبين والبيضاء وجزء من مأرب من الغرب<sup>(46)</sup>.

وتعد منطقة بئر علي والسواحل القريبة منه شرقاً حتى المكلا بمحافظة حضرموت، وغرباً حتى أحور

<sup>(45)</sup> يحي أبو حاتم، مرجع سابق، 452

<sup>(46)</sup> المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية



بمحافظة أبين نقطة دخول اللاجئين عبر محافظة شبوة إلى اليمن<sup>(47)</sup> وتعد المركز الأول للتسلل ونزوح اللاجئين من دول القرن الأفريقي، إذ يصل عبر هذه السواحل معدل يومي من 25-300 لاجئ ومهاجر، وبنسبة 90% من إجمالي عدد الأشخاص الذين يدخلون البلاد بصورة غير شرعية من مختلف الجنسيات الأفريقية، والتي تكمن غالبيتها من الصوماليين والأثيوبيين والإريتريين والسودانيين<sup>(48)</sup>، نظرا لامتلاك المحافظة شريط ساحلي طويل طوله إلى 244 كيلو متر، ووجود مركز استقبال بمنطقة ميفعة مفتوح بشكل دائم للاجئين والمهاجرين<sup>(49)</sup>.

## 2- أماكن الدخول عبر محافظة عدن:

تعد مدينة عدن العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية، وتقع في الطرق الجنوبي الغربي من الجمهورية اليمنية، وتحدها من الشمال والغرب محافظة لحج، ومن الشرق محافظة أبين، ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي، وهي واقعة على ساحل خليج عدن، وتبعد عن صنعاء بمسافة تصل إلى 363 كيلومتر مربع<sup>(50)</sup>. تتمثل منافذ الدخول عبر هذه المحافظة في ميناء عدن، وساحل فقم، وعمران، ويشرف ميناء عدن على الخطوط الدولية في البحر الأحمر وبحر العرب، والخليج العربي، والمحيط الهندي الغربي ويعتبر ميناء عدن المفتاح للبوابة الجنوبية للبحر الأحمر<sup>(51)</sup>، وعلى الرغم من أن مساحة المحافظة المطلة على البحر وخليج عدن كبير جدا إلا أن التواجد الأمني ملحوظ من خلال الزوارق الأمنية للقطاع البحري الخاضع لسيطرة الحكومة الشرعية في محافظة عدن، والذي ينتج عنها دائما ضبط المتسللين بطريقة غير شرعية، وضبط المهربين<sup>(52)</sup>.

## 3- أماكن الدخول عبر محافظة لحج:

<sup>(47)</sup> أحلام عبدالله المفلحي، "السياسة اليمنية تجاه قضية اللاجئين من دول الجوار 1994-2006"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص143

<sup>(48)</sup> عقيد محمد علي العزيز، مرجع سابق، ص5

<sup>(49)</sup> يحي أبو حاتم، مرجع سابق ص454

<sup>(50)</sup> المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

<sup>(51)</sup> د/ يحي علي حسن الصرابي، مرجع سابق ص129

<sup>(52)</sup> د/ يحي أبو حاتم، مرجع سابق، ص454



تقع محافظة لحج في الجنوب الغربي من الجمهورية اليمنية، وتبعد عن صنعاء مسافة 320 كيلو متر، وتتصل المحافظة بمحافظات البيضاء والضالع وتعز من الشمال، ومحافظة عدن وخليج عدن من الجنوب، ومحافظة أبين من الشرق، ومحافظة تعز من الغرب<sup>(53)</sup>.

وتتملك محافظة لحج شريط ساحلي طويل، والممتد جنوب كلا من مديريات طور الباحة والمضاربة، ورأس العارة، وساحل طور عميرة، حيث يعتبر الجزء الجنوبي لمركز رأس العارة، شريطاً ساحلياً ابتداءً من طرفه الشرقي وحتى الطرف الغربي منه، والواقع بالقرب من باب المنذب وهي ما تمثل منافذ الدخول عبر هذه المنطقة<sup>(54)</sup>. ويوجد في محافظة لحج المعسكر الرئيسي لإيواء وتجميع اللاجئين بمنطقة خرز، والذي يضم مختلف اللاجئين الوافدين من مختلف منافذ الجمهورية<sup>(55)</sup>.

#### 4- أماكن الدخول عبر محافظة حضرموت:

تعد محافظة حضرموت أكبر محافظات الجمهورية اليمنية مساحة، وتقع في الجزء الشرقي للجمهورية، على ساحل البحر العربي، وتبعد عن صنعاء 794 كيلومتر مربع. وتتصل المحافظة بحدود المملكة العربية السعودية بالشمال، ومحافظة المهرة من الشرق، ومحافظة مأرب وشبوة من الغرب، والبحر العربي من الجنوب، وبذلك فهي تمتلك شريط ساحلي يبلغ طوله 750 كيلومتر، يبدأ من الطرف الجنوبي للمحافظة عند الحدود مع مديرية رضوم محافظة شبوة، ويمتد شرقاً حتى الطرف الجنوبي الشرقي لمديرية الريدة وقصيعر، عند الطرف الجنوبي الغربي لمديرية المسيلة بمحافظة المهرة، وبذلك فإن ست من مديريات المحافظة واقعة على الشريط الساحلي وهي: (بروم، وميفع، والمكلا، وغيل باوزير، والشحر، والديس، وقصيعر)، كذلك فإن جزيرة أرخبيل سقطري<sup>(56)</sup> تتميز بامتلاكها شريطاً ساحلياً يحيط بالجزيرة من جميع الاتجاهات، وكذلك الأجزاء التابعة لها، ويتمثل أماكن الدخول عبر محافظة حضرموت في منطقة

<sup>(53)</sup> المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

<sup>(54)</sup> تقرير أوضاع اللاجئين في الجمهورية اليمنية، الآليات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل حماية اللاجئين وتقديم الخدمات الإنسانية اللازمة والضرورية لهم، يونيو 2009.

<sup>(55)</sup> الدكتور يحيى أبو حاتم، مرجع سابق، ص 455.

<sup>(56)</sup> كانت سقطري، مديرية تتبع محافظة حضرموت، وأصبحت محافظة مستقلة بموجب القرار الجمهوري رقم (23) لسنة 2013.



بروم وميفع وحجر (57).

## 5- أماكن الدخول عبر محافظة المهرة:

تقع محافظة المهرة في الجزء الشرقي من الجمهورية اليمنية، ويطلق عليها اسم البوابة الشرقية لليمن، وتبعد عن صنعاء بمسافة 1313 كيلو متر، وتتصل محافظة المهرة بصحراء الربع الخالي من الشمال، ومحافظة حضرموت من الغرب، والبحر العربي من الجنوب، وسلطنة عمان من الشرق.

وتتملك محافظة المهرة شريطاً ساحلياً متعرجاً وممتداً من حدود المحافظة مع محافظة حضرموت من الغرب، وشرقاً حتى حدود سلطنة عمان ويبلغ طوله 375 كيلومتر، وينتشر عليه معظم المدن الرئيسية للمديريات بما فيها المركز الإداري للمحافظة (مدينة الغيضة)<sup>(58)</sup>

وتتمثل منافذ الدخول في هذه المحافظة في الشريط الساحلي التابع للمحافظة، ويتم وصول اللاجئين إلى هذه المحافظة بشكل متقطع، وليس بصفة دائمة ويومية كما هو الحال في غيره من المنافذ، ولعل السبب في ذلك هو بُعد المحافظة وسواحلها عن شواطئ دول القرن الأفريقي المصدر للاجئين، كذلك طبيعتها الصحراوية الصعبة، كما أنه بالإمكان الوصول إلى منفذ قريب من المحافظة ويتم النزول إليها من المحافظات المجاورة لها<sup>(59)</sup>.

ووفق تقرير لمنظمة الهجرة الدولية، أغسطس 2024، فقد تتبعت مصفوفة تتبع النزوح في اليمن التابعة للمنظمة الدولية للهجرة 1,631 مهاجرًا دخلوا اليمن، بزيادة قدرها 21 بالمائة عن العدد الإجمالي المُبلغ عنه في الشهر السابق يوليو 2024 (1,345 مهاجرًا). غادر جميع المهاجرين (100%) من منطقة باري في الصومال، ومن بين إجمالي المهاجرين المسجلين، كان 16 في المائة أطفال، و24 في المائة نساء،

(57) المركز الوطني للمعلومات مرجع سابق.

(58) المرجع ذاته

(59) الدكتور يحيى الصرابي، مرجع سابق، ص133



و60 في المائة رجال، وعادةً ما تكون لحدج بمثابة نقطة دخول للمهاجرين المغادرين عبر جيبوتي، في حين تعد شبة بمثابة نقطة دخول للمهاجرين المغادرين عبر الصومال(60).

### السياسة اليمنية تجاه اللجوء والهجرة غير الشرعية

عرفت اليمن ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية إليها والتي شكلت تهديدًا واضحًا لأمنها واستقرارها في جميع المجالات، فاليمن كما ذكرنا سابقًا تشكل حلماً ومقصداً للمهاجرين الأفارقة سواء من أجل الاستقرار فيها أو من أجل العبور منها إلى دول الخليج كما تم الإشارة إليه سابقاً وتحديداً إلى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان التي تربطهما حدود برية وبحرية مع اليمن.

ساعد في ذلك عامل الحدود وموقعها الجغرافي وقربها من الدول الخليجية، فكما هو معروف فإن اليمن تتقاسم آلاف الأميال في حدودها مع عدة دول أفريقية التي تعتبر مصدراً رئيساً للجوء والهجرة غير الشرعية كما سبق توضيحه، حيث يستغل هؤلاء اللاجئين والمهاجرون غير الشرعيين العلاقات التاريخية التي تربط اليمن مع الدول الأفريقية وتحديداً الصومال التي حيث يضمن الصوماليين الواصلين إليها منذ مطلع تسعينات القرن الماضي الحصول التلقائي على حق اللجوء، وهو الأمر الذي دفع بقية الجنسيات الأفريقية الأخرى للانتساب إلى دولة الصومال للحصول على هذه الميزة، نظراً للتشابه الكبير بين سكان الدول الأفريقية، حيث يصعب التفريق بين مواطني دول القرن الأفريقي.

وبالتالي فإن هذه الحدود المترابطة بين اليمن والدول الأفريقية ووجود المهريين الذي يعملون على تسهيل وصول اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وتسهيل عملية الدخول والتنقل في المحافظات اليمنية، يضاف إلى ذلك فإن الحدود ونظراً لامتدادها الواسع، يصعب حراستها ومراقبتها من طرف السلطات اليمنية، وخصوصاً في ظل الانقسام الحاصل في البلاد، وتعدّد سلطات الأمر الواقع في البلاد، جنوباً وشمالاً،

<https://dtm.iom.int/report-product-series/flow-monitoring-dashboard> (60)



وشرقاً وغرباً، الأمر الذي سبّب ظهور شبكات تهريب للمهاجرين الأفارقة في السنوات الأخيرة، وهو ما فاقم من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى اليمن.

حيث شهدت اليمن تدفقا للمهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير وغير مسبوق رغم الحرب التي تشهدها البلاد منذ عشر سنوات، إلا أن هؤلاء المهاجرين متواجدون في كل مكان في الأرياف والمدن اليمنية وخصوصا الواقعة على طرق الهجرة، في شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد، وقد زاد من تفاقم واستفحال هذه الظاهرة أكثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تعيشها معظم الدول الأفريقية، كالمشاكل والاضطرابات السياسية والأمنية والحروب والنزاعات والظروف المناخية كالتصحر والجفاف وغيرها إضافة إلى الفقر والبطالة وغيرها من الظروف.

ولذا تشهد اليمن موجات متتالية للهجرة غير الشرعية للأفارقة باتجاهها، والتي عادة ما تكون بأعداد كبيرة، قد تمسّ بأمنها وهو ما حذر منه مسؤولون في الحكومة اليمنية الشرعية، ومختصون أمنيون من انعكاسات سلبية لتلك الهجرة على الأمن الوطني ودول الجوار؛ حيث تعد البلاد التي تعيش في صراع منذ 10 أعوام محطة عبور أساسية لهذه المجاميع بغرض الوصول إلى الدول المجاورة<sup>(61)</sup>.

وعدّ وكيل وزارة الداخلية اليمنية اللواء محمد سالم بن عبود الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي «تحدياً كبيراً وهاجساً أمنياً» وضغطاً كبيراً على جميع الجوانب الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، وأنها تلقي على الحكومة اليمنية مسؤولية كبيرة. داعياً المنظمات الأمنية ودول الجوار إلى التعاون مع الجهات المختصة وتعزيز التنسيق معها والعمل معاً على حل هذه المشكلة الخطيرة<sup>(62)</sup>.

### المبحث الثالث:

## التداعيات والحلول المقترحة لظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن

بعد أن استعرضنا تعريف اللجوء والهجرة غير الشرعية وأسبابها من حيث بلد المنشأ (القرن الأفريقي)، أو

<sup>(61)</sup> صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، 25 أكتوبر 2024 <https://aawsat.com>

<sup>(62)</sup> المرجع ذاته





من حيث بلد المقصد (اليمن) وواقع اليمن فيما يتعلق بظاهرتي اللجوء والهجرة غير الشرعية، بات من المهم الإشارة إلى التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه اليمن جراء تدفق المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين، قبل مناقشة الحلول والمعالجات المقترحة لهذه الظاهرة.

## المطلب الأول:

### التداعيات الناجمة عن اللجوء والهجرة غير الشرعية

لظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية نحو اليمن انعكاسات عدة تمس مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية والبيئية وغيرها، وتؤثر على تطور المجتمع اليمني بصفة عامة، فهي تمثل تهديداً للأمن واستقرار المجتمع والدولة معاً، ونظراً لارتباط هذه الظاهرة بعدة تهديدات أخرى ذات آثار سلبية متعددة كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، من المتاجرة وتهريب المخدرات، وتهريب السلاح والبشر، وتبييض الأموال والإرهاب وغيرها من التهديدات الأخرى، حيث زادت هذه الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية باتجاه اليمن من دول القرن الأفريقي والتي مسّت أمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها أكثر فأكثر، خاصة بعد أن تحولت هذه الظاهرة إلى نشاط ذات بعد إجرامي خطير في معظم الأحيان، وعليه سنحاول توضيح مختلف الانعكاسات والتداعيات لهذه الظاهرة على اليمن من نواحٍ مختلفة:

### أولاً: التداعيات الاقتصادية:

إذا كانت الهجرة غير الشرعية تطرح على بلدان الاستقبال الغنية مثل أوروبا وأمريكا ودول الخليج الغنية في كثير من الأحيان العديد من المشاكل منها الاقتصادية، فما بالك باليمن وخاصة اليوم الذي مشاكلها الاقتصادية بارزة فيه، فالهجرة المتدفقة إليها فاقمت من أوضاعها الاقتصادية الصعبة أصلاً، جراء الحروب والمشاكل السياسية التي حلت باليمن وخصوصاً منذ ما بعد 2011، ويتجلى انعكاساتها على



الأوضاع الاقتصادية في العباء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة اليمنية نتيجة تكاليف استقبال وإيواء أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، القادمين من دول أفريقيا(63).

ونتيجة لتلك الأوضاع السيئة وتدفقات موجات الهجرة غير الشرعية فقد تفاقمت المعاناة المعيشية للسكان في اليمن، منها فقدان أكثر من 1.25 مليون موظف حكومي فقدوا مصادر دخلهم المتمثلة في الرواتب منذ سبتمبر 2016، بالإضافة إلى التضخم الذي سبب في زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تزيد عن 300%، وزيادة 400% في أسعار المشتقات النفطية، وارتفاع معدلات البطالة، أكثر من نصف سكان اليمن البالغ عددهم حوالي 27 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكذلك إضعاف العملة إلى أدنى مستوى وتدهور القوة الشرائية للفرد، إضافة إلى ذلك فإن استقبال اليمن 2 مليون مهاجر غير شرعي، فهذا العدد يشكل ضغطاً على البنية التحتية للبلاد ومرافقها التعليمية والصحية ومجالات النقل والطاقة المدمرة والمتهاكة وخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني(64).

كما تؤدي الأعمال والنشاطات غير المشروعة التي يقوم بها المهاجرين الشرعيين إلى: الإضرار بالإنتاج الاقتصادي وجهود التنمية في اليمن، إهدار الأموال، وانتشار الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة كالسرقة، الاختطاف، الفساد الرشوة، التهريب وتزوير العملة وتبييضها، ناهيك عن انتشار البطالة في أوساط الشباب اليمني كون المهاجرين غير الشرعيين أضحووا يشكلوا يداً عاملة رخيصة على حساب اليد العاملة اليمنية، فضلاً عن قيام بعض المهاجرين غير الشرعيين بتطوير وسائل وطرق الاحتيال والتزوير للوثائق الإدارية والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق، نتيجة انتشار السوق السوداء مما يؤثر على الاقتصاد الوطني(65).

## ثانياً التدايعات الاجتماعية:

(63) دراس نشطان، مرجع سابق ص760

(64) مركز الدراسات والاقتصاد، تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمني، صنعاء، 2019، ص12-13

(65) أ. نوال مغزيلي، "المكانة الجيوستراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين" مجلة الباحث الأكاديمية في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي، بأفلو/الأغواط، العدد السابع، مارس 2021، ص15



إن الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع اليمني؛ إذ يقوم بعض هؤلاء المهاجرين بنشر بعض الممارسات والسلوكيات اللاأخلاقية بشكل واسع وخطير كتهريب المخدرات والتجارة بها مما يؤدي إلى ترويجها في المجتمع اليمني، ولاسيما بين أوساط الشباب فتفسدهم وتفسد أخلاقهم وسلوكهم، إلى جانب ذلك ممارسة الدعارة والفسق التي لها انعكاسات اجتماعية وتربوية خطيرة والمضار الصحية التي تتبها من أمراض وأوبئة كمرض الإيدز وغيرها.

ومن بين الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على اليمن أيضا نجد استعمال العنف بارتكاب الجرائم كالخطف وحتى القتل مما يترك حالة من اللأمن واللااستقرار في المجتمع اليمني.

كما ساهمت الهجرة غير الشرعية في نشاط الاتجار بالبشر في اليمن، حيث استغلت تلك الشبكات حاجة المهاجرين وفقدهم في ممارسة بعض الأعمال غير الشرعية، كالدعارة والجريمة المنظمة، وبالتالي يمكن القول إن انتشار هذه الجرائم في المجتمع اليمني إنما يرجع إلى استغلال هؤلاء الوافدين الضعفاء المحتاجين من قبل مافيا الاتجار بالبشر، وتعد من الآثار السلبية التي يعانها اليمن والمهاجر نفسه؛ إذ يجد نفسه بعد أن قطع هذه الرحلة الطويلة من المعاناة والآلام والعذاب، بأن النعيم المنشود قد تحول إلى مصيدة، ولا يستطيع الهروب منها مما يزيده إحباطا وتنتكس حالته ويفنجر عنفا وجريمة<sup>(66)</sup>.

وحسب المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، فإن جرائم الاتجار بالبشر أصبحت مشكلة داخل المجتمع اليمني، وليست ظاهرة محدودة، وقالت إن من مظاهر الاتجار بالبشر في اليمن تهريبهم إلى دول الجوار واستغلالهم جنسياً، وقد كشفت الأجهزة الأمنية عام 2014 عن 500 حالة اتجار بالبشر في اليمن أغلبهم مهاجرين غير شرعيين، وأن هناك 150 معتقلا من عصابات الاتجار بالبشر ألقى السلطات الأمنية القبض عليهم وبينهم أشخاص سوريون ومصريون وأردنيون وأفارقة<sup>(67)</sup>.

وكانت مفوضية الأمم المتحدة قد كشفت عام 2009 في تقريرها إلى أن اليمن أصبح بلد من بلدان عبور للجريمة المنظمة، في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات إلى أن ما بين 49 ألف و50 ألف مهاجر

<sup>(66)</sup> دارس نشطان، مرجع سابق ص761

<sup>(67)</sup> المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تقرير عن الاتجار بالبشر، صنعاء، 2014، ص6



يدخلون شهريا إلى اليمن قادمين من دول إفريقيا، وتذكر الإحصائيات أن جزء منهم يتم استقبالهم في مخيمات النازحين ويفر عدد منهم إلى المحافظات اليمنية ويعبر البعض إلى دول الخليج العربي<sup>(68)</sup>

لذلك نجد أن اليمن يتحول إلى بلد عبور للجريمة المنظمة، كتهريب المخدرات والأسلحة وتوسع نشاط القاعدة في المنطقة، يؤكد أن ذلك له علاقة بتزايد أعداد المهاجرين، وهو ما يعني أن تزايد الجريمة المنظمة في اليمن مرتبط بعنصر جديد على المجتمع اليمني، وهو انتشار المهاجرين بين صفوفه بأعداد كبيرة، حيث أن عصابات الجريمة المنظمة تجد في العنصر البشري من المهاجرين غير الشرعيين الشخص المناسب لتجنيد في أنشطتها الإجرامية، كما أن المهاجر غير الشرعي يبحث عن وسائل مادية تساعده على الوصول إلى بلد المقصد، مما يضطر للتعامل مع عصابات الجريمة المنظمة؛ للحصول على أموال تساعده إلى إكمال مسيرة الهجرة من بلد الانطلاق إلى بلد الوصول، وما يزيد في وضوح العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة هو أن الشبكات التي تشرف على تنظيم الهجرة السرية عبر العالم تلجأ إلى استخدام أساليب عصابات الجريمة المنظمة العابر للحدود في تنفيذ مخططاتها<sup>(69)</sup>.

### ثالثا التداعيات الصحية:

لا تقتصر الانعكاسات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية على المشاكل المشار إليها سابقا، إذ نجد أن لها انعكاسات صحية على سكان بلد العبور والاستقبال من خلال احتكاك المهاجر بالتاجر والخبار والحلاق ووسائل المواصلات وغالبا ما يعانون من أمراض معدية ربما تكون مزمنة.

ولذلك فالمهاجرون الأفارقة إلى اليمن لا يخلوا الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة من الزمن، إضافة إلى ذلك يحمل المهاجر خلال مراحل هجرته، عدد من الأمراض المتوطنة مثل الملاريا والالتهاب السحائي والإيدز، والسل والكوليرا وحمى الضنك، والجرب والالتهاب الكبدي، ومن هناك تظهر الآثار الصحية جلية من خلال سجلات وزارة الصحة اليمنية، إذ كان من ضمن الموقوفين مصابون بتلك الأمراض المعدية وهو الأمر الذي يجعل الجميع تحت تهديد عدوى

<sup>(68)</sup> تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، الهجرة في المنطقة العربية و خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ص16

<sup>(69)</sup> دارس نشطان، مرجع سابق، ص761



حاملِي الأمراض، بما في ذلك رجال الأمن الذي يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين، وقد أثرت بشكل كبير على الجانب الصحي؛ نتيجة لما يحملوه من أمراض معدية ويشكل أعباء إضافية على المؤسسة الصحية في اليمن<sup>(70)</sup>.

### رابعًا التداخيات السياسية والأمنية:

التدفق المستمر والمتزايد للمهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن يترتب عليه اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة. فقد ارتبط وصول هؤلاء المهاجرين بتزايد نشاط العصابات المتخصصة في أنواع مختلفة من الجرائم، مثل التهريب، وتجارة السلاح والمخدرات، والاتجار بالبشر، والسرقه، والخطف، مما يخلق بيئة من الخوف والقلق لدى المجتمع اليمني، ويساهم في زعزعة الإحساس بالأمان.

كما أن الحدود اليمنية، بامتدادها الواسع وصعوبة مراقبتها، تزيد من مخاطر الهجرة غير الشرعية، إذ توفر ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية للتعاون مع المهاجرين غير الشرعيين، فضلًا عن استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى تهديدات أمنية جسيمة على مستوى الدولة.

من الناحية السياسية، تمثل تداخيات الهجرة غير الشرعية مصدر قلق متزايد للدول كافة، حيث يؤدي تدفق أعداد كبيرة من الأفراد بطرق غير مشروعة، وخارج قنوات العبور القانونية، إلى إضعاف العلاقات السياسية بين الدول. هؤلاء المهاجرون غالبًا ما يستخدمون أساليب متعددة للتحايل على القانون وتجاوز السلطات اليمنية السياسية والأمنية، مما يجعلهم تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، ويعرض استقرار البلاد للخطر.

إضافة إلى ذلك، قد تُستغل هذه الفئة لأهداف أمنية وسياسية معادية للدول المجاورة، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات الإقليمية وتبادل الاتهامات بالتساهل في مواجهة الظاهرة. على سبيل المثال، شهدت العلاقات اليمنية السعودية توترات نتيجة استغلال المهاجرين غير الشرعيين للأراضي اليمنية كنقطة عبور إلى السعودية، مما يعزز التوتر بين الدولتين<sup>(71)</sup>، إضافة إلى ذلك هناك اتهامات لجماعة الحوثيين بتجنيد

<sup>(70)</sup> الشرق الأوسط، اليمن قبيلة موقوتة بسبب مهاجرو أفريقيا غير الشرعيين، <https://aawsat.com/home/article/764476>

<sup>(71)</sup> دارس نشطان، مرجع سابق ص762



هؤلاء المهاجرين، حيث كشف خبراء في الأمم المتحدة في اليمن، في أحدث تقاريرهم المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي، في أكتوبر الماضي، عن استغلال جماعة أنصار الله الحوثيين، للمهاجرين الإثيوبيين غير النظاميين، عبر "إجبارهم على الانضمام إلى صفوفهم، وعلى القتال ضد حكومة اليمن المعترف بها دوليًا، والانخراط في أنشطة الاتجار بالمخدرات"<sup>(72)</sup>.

## المطلب الثاني:

### الحلول والمعالجات المقترحة

ذكرت مجلة "فورين أفيرز" في تقرير لها أن الحل الوحيد الذي يمكن للدول الغنية من خلاله التعامل مع مشكلة موجات الهجرة غير الشرعية، يتمثل في تسهيل سبل الهجرة النظامية، وأشار التقرير إلى وجود ارتباط بين المخاوف العامة من المهاجرين في تلك الدول والتحديات السياسية التي تواجهها<sup>(73)</sup>.

في اليمن يظل الدور منوط بالأجهزة الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية قانونًا، وضبطها، وهذه الجرائم وما ينجم عنها من جرائم أخرى كالاتجار بالبشر وغيرها، تعد جرائم معقدة والتي تتطلب جهود وإمكانات كبيرة، تكون في الغالب غير متوفرة لدى الأجهزة الأمنية التي تعاني الضعف والانقسام بين سلطات متعددة، ما يجعل من ظاهرة الهجرة غير المشروعة تزداد يوما بعد آخر، خصوصا في ظل استمرار الحرب في البلاد، وانتشار ظاهرة الانفلات الأمني، وتغشي ظاهرة الفساد الأمر الذي يجعل من هذه الظاهرة تتكاثر، رغم الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية بتشكيلاتها المختلفة من الحد من هذه الجريمة، سواء في الجانب الوقائي أو الضبطي كما سيتم توضيحه تاليًا.

### أولا التدابير الوقائية:

<sup>(72)</sup> <https://www.alayyam.info/news/A09RHRKB-69JE07-9B03>

<sup>(73)</sup> <https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/01/05/>



تتمثل التدابير الوقائية في اتخاذ العديد من الوسائل الممكنة منها الرصد للظاهرة والمراقبة وجمع البيانات والمعلومات عن المهربين وطرق سيرهم وأهدافهم، واستحداث نقاط أمنية وعسكرية في تلك الطرق التي يسلكها المهربون، مع مراعاة أن تتم هذه الإجراءات مع جميع الجهات العاملة في المنافذ البحرية والبرية لتناول المعلومات ووضع المعالجات الممكنة التي تحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تقلق الجميع في دول المصدر والعبور والمقصد نتيجة خداع وتضليل المهربين لضحاياهم من المستضعفين نتيجة الفقر والسعي لتحسين وضع معيشي أفضل بحسب إيهامهم. ومن ضمن هذه التدابير، تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بهذه الظاهرة ومخاطرها وأضرارها عبر وسائل الإعلام وورش العمل وتبادل الخبرات بين الدول المتضررة من الهجرة غير المشروعة<sup>(74)</sup>.

### ثانياً التدابير الضبطية:

هذه الإجراءات تأتي بعد الإجراءات الوقائية والتي تقوم على مواجهة الظاهرة بعد وقوعها، حيث يتم ضبط ومتابعة المهربين والمهاجرين غير الشرعيين، حيث تقوم الأجهزة الأمنية بواجبها في عملية الضبط والتحقيق في القضايا وإحالة الداخلين بطريقة غير مشروعة إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لترحيلهم إلى بلدانهم<sup>(75)</sup>.

### ثالثاً بناء القدرات:

إعداد برامج تنفيذية للمؤسسات التعليمية في الجامعات وأكاديمية الشرطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهدف رفع الوعي المجتمعي من خلال تقديم تدريبات بشأن قضايا الهجرة غير الشرعية، للحد منها، وكذا بناء قدرات خفر السواحل اليمنية لتشغيل المراكز الأمنية الساحلية الموجودة على طول السواحل وفقاً لبرنامج زمني محدد، بالتزامن مع القيام بحملات توعية للمجتمعات المحلية إلى بلد المنشأ والعبور والمقصد حول مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التعاون الإقليمي والمنظمات ذات العلاقة للحد من هذه الظاهرة.

(74) العقيد محمد الصباري، مرجع سابق ص101

(75) المرجع نفسه



## رابعاً التنسيق بين دول الإقليم:

كما أن الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة تتطلب إنشاء قاعدة بيانات وطنية وعمل مسوحات إحصائية عن تجمع الوافدين الجدد وأماكن تواجدهم، وذلك في ضوء التقارير الدولية التي تتحدث عن استحداث المهاجرين غير الشرعيين طرق جديدة، بعد تشديد الخناق عليهم من قبل الأجهزة الأمنية، إضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات بين دول الإقليم لرصد المهريين والمهاجرين غير الشرعيين وضبطهم على المنافذ الحدودية، وتوفير التجهيزات اللازمة في المنافذ الحدودية لاكتشاف وثائق السفر المزورة، وتدريب الكوادر المعنية على استخدام هذه الأجهزة.

إضافة إلى تعزيز التنسيق بين المنظمة الدولية للهجرة والمؤسسات البحثية في الداخل والخارج لإعداد الأبحاث والدراسات حول مختلف قضايا الهجرة غير الشرعية، وتشكيل لجان أمنية مشتركة بين اليمن ودول المنشأ والعبور والاستقبال بقصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التعاون بين اليمن والمنظمات ذات العلاقة في تنفيذ برامج العودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الأفريقي.

## الخاتمة

مما سبق ذكره، نستطيع القول إن موضوع اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن يبقى موضوع شائك ومعقد، ومحل طرح ودراسة من قبل مختلف الجهات سواء السياسية منها أو الأمنية؛ نظراً للانعكاسات التي تتركها هذه الظاهرة على مختلف الجوانب، وعليه بات لزاماً على اليمن اتخاذ اجراءات أكثر فعالية وصرامة للحد من هذه الظاهرة، وقد توصلنا من خلال هذه البحث إلى النتائج التالية:

- 1- ضعف مستوى دقة المعلومات المتعلقة باللجوء والهجرة غير الشرعية في اليمن، حيث تتضارب الأرقام بين التقارير الرسمية وتقارير المنظمات الدولية بهذا الخصوص.
- 2- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية اليمنية المؤهلة للتعامل مع قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية، وضعف التنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال.





- 3- عدم وجود قوانين رادعة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة، إذ لم تصادق اليمن على البروتوكولات المكتملة لاتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين.
- 4- ضعف الكادر المؤهل في إجراء التحقيقات في قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية، ناهيك عن ضعف التنسيق بين الجهات الضبطية وبين النيابة والمحاكم وغيرها.
- 5- تدني الدعم الدولي لليمن لمواجهة التدخلات الضرورية لحماية الضحايا من المهاجرين غير الشرعيين، وندرة الدراسات والبحوث المكتبية التي تتناول هذه الظاهرة.
- 6- ضعف الإمكانيات المساعدة للحد من ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

### التوصيات:

- العمل على خلق تعاون دولي وإقليمي بهدف إيجاد خطط وسياسات مشتركة تسهم في معالجة هذه الظاهرة، وتبني مقاربة شاملة متعددة الأبعاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تشمل مجموعة من الاستراتيجيات أبرزها الاستراتيجية الأمنية التي تضمن تشديد الرقابة على الحدود وتطوير الوسائل التكنولوجية واستخدام الوسائل الحديثة في مكافحة شبكات التهريب.
- تبني استراتيجية قانونية تتعلق بإصدار اجراءات قانونية تتضمن تجريم تهريب المهاجرين، وتشديد العقوبات على المهربين، وخاصة الذين ينتمون إلى عصابات الجريمة المنظمة، وإصدار قوانين صارمة لمكافحة هذه الجريمة.
- تحديث منظومة التشريعات الوطنية المتعلقة باللجوء والهجرة غير الشرعية بما يتواءم مع التطور الذي صارت عليه الظاهرة وبما يوائم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.



- التنسيق مع دول الخليج وخاصة مع السعودية، نظرا لتضررها من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ بهدف خلق تعاون فعال لمكافحتها وتقديم المساهمة الفاعلة لبلد العبور أسوة بما تم اتخاذه من قبل الاتحاد الأوروبي ودول شمال افريقيا.
- خلق جهة واحدة تتعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني، ويسلم لها الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بهذه الظاهرة ومكافحتها، كون ملف الهجرة غير الشرعية يدار من عدة جهات حكومية، مثل وزارة الداخلية والدفاع والشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها، للحد من بعثرة الجهود الرسمية واستنزاف الموارد البشرية.
- إيجاد قاعدة بيانات وطنية، توضح فيها أعداد المهاجرين واللاجئين في اليمن بشكل دقيق ومؤتمت، مع وضع خارطة توضح فيها أماكن تواجد هؤلاء على مستوى الجمهورية وجنسياتهم، ومؤهلاتهم وغيرها من المعلومات الديموغرافية المهمة، بحيث تمثل مرجعاً مهماً للباحثين على مستوى الوطني والإقليمي والدولي.

## المراجع

أحلام عبدالله المفلحي، (2012) "السياسة اليمنية تجاه قضية اللاجئين من دول الجوار 1994-2006"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.



الدكتور أحمد أبو الوفاء - حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين دراسة مقارنة - الرياض 2009.

د. أحمد الرشيد، "الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان" (1996) دراسة في ضوء الموثائق الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة. إبراهيم أنيس، وآخرون، (2004)، معجم الوسيط، ط4، مصر،: مكتبة الشروق الدولية.

جمال الدين أبو الفضل، ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، القاهرة، دار المعارف.

حمدي شعبان، "الهجرة غير المشروعة"، الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، الجزائر 2019.

خليل عبدالهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

د. سارة محمود العراسي، (2014) "اللجوء والهجرة غير الشرعية إلى اليمن الواقع والتحديات"، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية، اليمن، العدد(13).

دارس صالح أبو نشطان، "هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى اليمن وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، 2021، المجلد:11، العدد (3).

عبدالمالك صايش، "مكافحة الهجرة غير السرية من خلال القانون" رقم 11/08 بحث مقدم في الملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور، يومي 21، 22 أبريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

فريجة لدميه، (2010) "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجاً"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر، مذكرة غير منشورة.

الدكتور عبدالحليم بن مشري، (2018) "ماهية الهجرة غير الشرعية" مجلة الفكر، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.



مصطفى سفيان، بن عمراني بلقاسم، (2021) "إشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها"، مذكرة ماستر، قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر.

د. يحي صالح أبو حاتم، (2014) المركز القانوني للاجئين في ضوء أحكام القانون الدولي الخاص، مع التطبيق على اللاجئين في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي الخاص، جامعة عين شمس، مصر.

## التقارير

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014 - 2023)

منظمة الهجرة الدولية (2010-2024)

تقرير أوضاع اللاجئين في الجمهورية اليمنية، الآليات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل حماية اللاجئين وتقديم الخدمات الإنسانية اللازمة والضرورية لهم، يونيو 2009.

الدليل السريع: اللاجئين وطالبو اللجوء والنازحون داخليًا

الهجرة غير الشرعية، مركز دراسات الهجرة واللاجئين جامعة صنعاء 2018.

الهجرة المختلطة وأثرها على الاتجار في البشر، إصدار مركز دراسات الهجرة واللاجئين جامعة صنعاء، 2014.

تقرير حول الزيارة الميدانية للجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين إلى المحافظات 16 يونيو 2013.